القمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل

الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، 14:00 – 18:30، تيندا 2 (Tenda 2)، الطابق الأرضي

مذكرة توضيحية

1. المقدمة

عقدت القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب في فيينا في أيلول/سبتمبر 2021، حيث وافقت كتلة برلمانية على إعلان مشترك بشأن التهديد الوجودي الذي يواجه شعب منطقة الساحل ودوله. (وثائق القمة الأولى)

ونتيجة لهذا الإعلان، أعطى الاتحاد البرلماني الدولي الأولوية لمبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*. وقد أدى ذلك إلى تنظيم القمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، التي ستعقد في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في لواندا، في وقت تمر فيه منطقة الساحل في إفريقيا بحالةٍ محفوفة بالمخاطر. لقد كانت هذه المنطقة معرّضة للخطر لمدة طويلة من الزمن. ولا تزال تواجه نزاعات متكررة وتهديدات إرهابية وانقلابات آخذة في الازدياد – ثمانية منذ العام 2020 – وكلها، إلى جانب عوامل هامة أخرى، تعيق التقدم الديمقراطي، وتسهم في عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، وتؤدي إلى نزوح شعوب بأكملها والشعور بالاستياء والإحباط من قبل شرائح من المجتمع.

أطاح قادة الانقلابات العسكرية، بدعمٍ شعبي واسع، بالرؤساء والحكومات، معربين عن استياء المجتمعات، الشباب والنساء الذين سئموا من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في بلدانهم. وعلى الرغم من التعاون الدولي، لا يعلم العديد من المواطنين بأثره الحقيقي على مجتمعاتهم المحلية وحياتهم، وكذلك على مكافحة الإرهاب الذي يتزايد ويثير المزيد من التشرد. وبحسب ما ورد، نفذت الجماعات المسلحة أكثر من 800 هجوم مميت العام الماضي. وأدى هذا العنف إلى تهجير نحو 450 000 شخصاً داخل بلدانهم وأجبر 36 000 آخرين على الفرار إلى بلدٍ مجاور، مما أثر على مجتمعات محلية

بأكملها، وترك 2,5 مليون شخص نازحين. ويبلغ الآن عدد اللاجئين في بلدان الساحل الأوسط، وهي بوركينا فاسو ومالي والنيجر، 000 410 لاجئاً.[1]

وعلاوة على ذلك، فإن تنمية دول منطقة الساحل راكدة وتواجه تحديات متعددة. وتهيمن دول المنطقة على فئة البلدان الأقل نمواً. ويرد حالياً 46 اقتصاداً في العالم (33 منها من إفريقيا، من بينها 7 بلدان من منطقة الساحل) حددتها الأمم المتحدة بوصفها من البلدان الأقل نمواً ذات أدنى مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من ثراء هذه البلدان بالموارد الطبيعية، فخلال العام 2020، 32 مليون شخص في البلدان الأقل نمواً يعيشون في فقرٍ مدقع (يعيشون بأقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم)[2]. وفي الوقت نفسه، تتدهور الحالة الإنسانية بسرعة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر وسط أزمات على جبهات متعددة. وانعدام الأمن هو المحرك الرئيسي الذي تَفاقم بفعل الفقر المدقع، وتفاقم آثار أزمة المناخ والأمية والبطالة وعدم حصول الشباب على الفرص.

وتتطلب المعالجة الفعّالة لهذه الحالة المعقدة، فهماً عميقاً للديناميات السياسية من منظور إفريقي. ومن خلال فهم المشاعر السائدة بين السكان الأفارقة، يمكننا أن نتخذ المبادرات المناسبة لتقليل تأثير الجماعات المسلحة وضمان سلامة المجتمعات المحلية. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعاوناً وثيقاً مع الشركاء العالميين والإقليميين، للتصدي للتحديات الأمنية المعقدة المطروحة.

وتعتبر إدارة الأزمات القائمة على التنمية أمراً أساسياً في منطقة الساحل، حيث ترتبط المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية ارتباطاً وثيقاً بالتخلف الإنمائي، الذي يزيد الفساد من تفاقمه. ترد حاجةٍ إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة المخاوف الفورية مثل انعدام الأمن الغذائي والوصول إلى المياه والرعاية الصحية، مع التأكيد أيضاً على ضرورة التنمية الطويلة الأمد من أجل المرونة والنمو الاقتصادي والاستقرار. ويوفر إعطاء الأولوية لجهود التنمية ومكافحة الفساد طريقاً نحو منطقة ساحل أكثر إشراقاً وأمناً، تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

2. لمحة عامة

في حزيران/يونيو 2019، عُقد مؤتمر إقليمي حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في نيامي، النيجر، تدخّل خلاله الاتحاد البرلماني الدولي وحثَّ مجتمع البرلمانيين على معالجة الوضع المعقد في منطقة الساحل.

[1] إحاطة صحفية للمتحدث باسم المفوضية بوريس شيشيركوف 14 كانون الثاني/يناير 2022

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير البلدان الأقل نمواً للعام 2022

وفي أيلول/سبتمبر 2021، ناقش البرلمانيون في القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب في فيينا، النمسا، كيفية بناء مسارات للسلام، ومستقبل أفضل لجميع السكان، بما في ذلك ضحايا الإرهاب، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الساحل. وأسفرت مداولات القمة عن *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، وهو إعلان مشترك دعا فيه البرلمانيون إلى دعم السلام والتنمية المستدامة في منطقة الساحل. وأنشأت كتلة برلمانية مشتركة (الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان العربي، واللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول الساحل الخمس، وبرلمان البحر الأبيض المتوسط) لتنسيق أعمال الدعوة. كما تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إن هدف الكتلة هو تحقيق نتائج ملموسة من خلال مساعدة ودعم دول الساحل من خلال نهج شامل في خمسة مجالات رئيسية: البيئة والمجتمع المحلي والأمن والتعليم والتنمية.

وعقدت خمسة اجتماعات مواضيعية بشأن هذه المجالات الرئيسية للاستماع إلى سكان منطقة الساحل. حيث انعقدت ثلاثة اجتماعات مواضيعية في كيغالي (رواندا) والمنامة (مملكة البحرين) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (الجزائر) وعُقد آخر اجتماعين في جنيف (سويسرا). وأصدر كل اجتماع توصيات ستقدم في هذه القمة الثانية بوصفها *استجابة عالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*. وتشمل الاستجابة خارطة طريق تتضمن مختلف الخطوات والأنشطة التي يتعين اتباعها والتي ستسهم في تنمية سكان منطقة الساحل، مع الحد من انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم خارطة الطريق هذه، بدائلاً لمنع التطرف العنيف في منطقة الساحل.

تسعى استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 بشكلٍ عام إلى تطوير النظم البيئية البرلمانية للديمقراطية. تمت صياغة الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بروحية هذه الاستراتيجية. ويعطي الأولوية لجميع مجالات السياسات الرئيسية التي حددتها الاستراتيجية، بما في ذلك السلم والأمن؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة الشباب؛ وتغير المناخ؛ والتنمية المستدامة للجميع. وسيكفل هذا النهج البيئي البرلماني تركيز الاتحاد البرلماني الدولي على التعامل مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية التي تؤثر على البرلمانات والبرلمانيين ومجتمعاتهم الأوسع. ولا يزال من الأولويات ضمان أن تكون الأنشطة مدفوعة باحتياجات منطقة الساحل وبأصوات المنطقة.

3. الأهداف

ستهدف القمة البرلمانية العالمية الثانية إلى الجمع بين مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك البرلمانيون من جميع أنحاء العالم، والأمم المتحدة، والخبراء من المنظمات الدولية، وأعضاء الجمعيات البرلمانية الإقليمية، وممثلو المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية. وسيعالج الوضع في بلدان منطقة الساحل، في محاولة لتحقيق ما يلي:

- فهم ومعالجة العلاقة بين الحكم الرشيد والانقلابات والفساد وانتشار الإرهاب والتطرف العنيف.
- معالجة وجهات النظر المختلفة لأزمة منطقة الساحل، وتراثها التاريخي، والبحث عن حل مستدام.
- تحويل الجهود العالمية والاستراتيجيات العالمية والقرارات الدولية إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع ذات تأثير ملموس في دعم منطقة الساحل.
- تعزيز الوعي وتقديم الدعم لإيجاد حل إفريقي للأزمة الإفريقية بالتضامن العالمي.

التاريخ ومكان الانعقاد

ستعقد القمة يوم الأربعاء 25 تشرين الأول/أكتوبر في لواندا، أنغولا من الساعة 14:00 ولغاية الساعة 18:30، تيندا 2 (Tenda 2).

برنامج العمل

ستبدأ القمة بجزء رفيع المستوى يضم رئيس الجمعية الوطنية في أنغولا ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس مجلس الشورى في دولة قطر.

وسيعقبه متحدثون رئيسيون بشأن هذا الموضوع، الرئيس بالنيابة للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للاتحاد البرلماني الدولي، ومنسق الأمم المتحدة الخاص للتنمية في منطقة الساحل (سيتم التأكيد عليه لاحقاً)، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، والرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (سيتم التأكيد عليه لاحقاً)، والرئيس التنفيذي ومؤسس معهد الاقتصاد والسلام.

وستعقد ثلاث جلسات مواضيعية بعد الجزء الرفيع المستوى، بشأن مختلف المواضيع المتصلة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

*الجلسة 1: **الدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل: رياح التغيير***

ستتناول الجلسة المسائل السياسية في المنطقة بتحليل العلاقة بين الانقلابات والحكم والفساد وانتشار الإرهاب باعتبارها تهديدات وجودية لشعب منطقة الساحل.

الجلسة 2: ***جيل منطقة الساحل الصاعد: الكفاح من أجل إيصال الصوت***

ستناقش الجلسة التحديات التي يواجهها الشباب في المنطقة، وآفاقهم المستقبلية، وسبب عدم الاهتمام بإفريقيا. تمثل منطقة الساحل أعلى نمو سكاني ونمو في الخصوبة في العالم، حيث يرد عدد كبير من الشباب، وخاصة النساء، الذين يمكن أن يثبتوا أنهم قوة عاملة في المنطقة.

الجلسة 3: ***الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: التنمية هي الحل***

لن تعالج الأزمة في منطقة الساحل إلا من خلال التنمية. وستُقَدم عروض لنتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة، والاستراتيجيات الفعّالة وأفضل الممارسات ذات الأثر الإيجابي على أرض الواقع.

الجلسة 4: ***عرض بشأن الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل***

الكلمات الختامية واستنتاجات القمة المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يقدمها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، سعادة السيد مارتن تشونغونغ.

4 .تفاصيل التواصل

وللمزيد من الاستفسارات، يرجى التواصل مع السيدة كارمن إيلينا كاستيلو عبر البريد الإلكتروني التالي:
counter-terrorism@ipu.org.

Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism

The global response to the Call of the Sahel

Wednesday, 25 October 2023,14:00–18:30, Tenda 2, ground floor

Concept note

1. Introduction

The First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism took place in Vienna in September 2021, during which a parliamentary bloc agreed on a joint declaration regarding the existential threat facing the people of the Sahel and their statehoods. (First Summit documents)

As a consequence of this declaration, the IPU has prioritized the *Call of the Sahel* initiative. This has led to the organization of the Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism which will take place on 25 October 2023 in Luanda at a time when the Sahel region in Africa is in a precarious situation. This region has been highly vulnerable for a long time. It continues to face recurring conflicts, terrorism threats and coup d'états are on the rise – eight since 2020 – all of which, besides other important factors, hinder democratic progress, contribute to political instability and insecurity, and lead to the displacement of entire populations and sentiments of discontent and frustration from sections of society.

Military coups leaders, with wide public support, have overthrown presidents and governments, expressing the discontent of societies, youth and women who are tired of the instability and insecurity in their countries. Despite international cooperation, many citizens are unaware of its real impact on their communities and lives, as well as on the fight against terrorism which is increasing and provoking increased displacement. Armed groups reportedly carried out more than 800 deadly attacks last year. Such violence uprooted some 450,000 people within their countries and forced a further 36,000 to flee into a neighbouring country, affecting entire communities and leaving 2.5 million people displaced. The number of refugees in the Central Sahel countries of Burkina Faso, Mali and Niger now stands at 410,000.[1]

Furthermore, the development of the Sahel region countries is stagnant and faces multiple challenges. The countries in the region dominate the category of least developed countries (LDCs). There are currently 46 economies in the world (33 are from Africa, of which 7 countries are from the Sahel) designated by the United Nations as LDCs with the lowest indicators of socioeconomic development. Despite their riches in natural resources, in 2020, 32 million people in the LDCs were in extreme poverty (living on less than US$ 1.90 a day).[2] Meanwhile, the humanitarian situation in Burkina Faso, Mali and Niger is rapidly deteriorating amid crises on multiple fronts. Insecurity is the main driver, made worse by extreme poverty and the worsening effects of the climate crisis, illiteracy, unemployment and lack of access to opportunities for young people.

[1] Press briefing by UNHCR spokesperson Boris Cheshirkov – 14 January 2022.
[2] UNCTAD, *The Least Developed Countries Report 2022*.

Effectively addressing this complex situation necessitates a deep understanding of the political dynamics from an African perspective. By comprehending the prevailing sentiments among African populations, we can undertake appropriate initiatives to diminish the influence of armed groups and ensure the safety of local communities. Achieving these objectives requires strong collaboration with global and regional partners to tackle the complex security challenges at hand.

Development-based crisis management is considered to be essential in the Sahel, where political, economic and security issues are intricately linked to underdevelopment, further exacerbated by corruption. Urgent action is needed to tackle immediate concerns like food insecurity, water access and healthcare, while also emphasizing long-term development for resilience, economic growth and stability. Prioritizing development and anti-corruption efforts provide a path towards a brighter, more secure Sahel, meeting the needs of present and future generations.

2. Background

In June 2019, a regional conference on countering terrorism and violent extremism was held in Niamey, Niger, during which the IPU witnessed and urged the parliamentarians' community to address the complex situation in the Sahel region.

In September 2021, during the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism in Vienna, Austria, parliamentarians discussed how to build pathways to peace and a better future for all populations, including the victims of terrorism, with a special focus on the Sahel. The Summit's deliberations resulted in the *Call of the Sahel* (*The Call*), a joint declaration in which parliamentarians called for peace and sustainable development in the region to be supported. A joint parliamentary alliance (the IPU, the Arab Parliament, the Inter Parliamentary Committee of the G5 Sahel and the Parliamentary Assembly of the Mediterranean) was established to coordinate the work of *The Call*. The bloc also cooperates closely with the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). The aim is to achieve concrete results by assisting and supporting the Sahel countries through a holistic approach in five key areas: environment, community, security, education and development.

Five thematic meetings on these key areas were convened to listen to the people of the Sahel. Three thematic meetings were held in Kigali (Rwanda), Manama (Bahrain), Algiers (Algeria) and the last two took place in Geneva (Switzerland). Each meeting produced recommendations that will be presented at this Second Summit as *The global response to the Call of the Sahel*. The response includes a roadmap with various steps and activities to be followed that will contribute to the development of the people of the Sahel while reducing the prevalence of terrorism and organized crime. Additionally, the roadmap presents alternatives to prevent violent extremism in the Sahel region.

The IPU's 2022-2026 strategy seeks overall to develop parliamentary ecosystems for democracy. The *Call of the Sahel* was drafted in the spirit of this strategy. It prioritizes all the key policy areas identified by the strategy, including peace and security; democracy, human rights, gender equality and youth participation; climate change; and sustainable development for all. The ecosystem approach means that the IPU will focus on engaging with a wide array of stakeholders who influence parliaments, parliamentarians and their broader societies. It remains a priority to ensure that activities are driven by the needs of the Sahel and by voices from the region.

3. Objectives

The Second Global Parliamentary Summit will aim to bring together a wide range of stakeholders, including parliamentarians from around the world, the United Nations, experts from international organizations, members of regional Parliamentary Assemblies, representatives of civil society, and community leaders. It will address the situation in the Sahel countries, in a bid to:

- Understand and address the nexus between good governance, coups d'état, corruption and the proliferation of terrorism and violent extremism.
- Address the different perspectives of the Sahel crisis, its historical legacy and the search for a sustainable solution.
- Transform global efforts, world strategies and international resolutions into concrete actions on the ground with meaningful impact in supporting the Sahel region.
- Foster awareness and provide support for an African solution to the African crisis with the global solidarity.

Date and venue

The Summit will take place on Wednesday, 25 October in Luanda, Angola from 14:00 to 18:30, Tenda 2.

Programme

The Summit will begin with a high-level segment, including the President of the National Assembly of Angola, the IPU President and the President of the Qatari Shura Council.

It will be followed by keynote speakers on the subject by**,** acting Chairperson of the IPU High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG), United Nations Special Coordinator for Development in the Sahel (TBC), the Director-General of the United Nations Office at Vienna and Executive Director of UNODC (TBC), the Executive Chairman and Founder of the Institute for Economics and Peace (IEP).

After the high-level segment, there will be three thematic sessions on various topics related to counter-terrorism and the prevention of violent extremism.

Session 1**:** ***The Call of the Sahel: The wind of change***

The session will address the political issues in the region by analyzing the nexus between coups d'état, governance, corruption and the proliferation of terrorism as existential threats to the people of the Sahel.

*Session 2****: Sahel's rising generation: The struggle to be heard***

The session will discuss the challenges faced by the youth in the region, their future prospect, and why there is a lack of attention and concern for Africa. The Sahel region presents the highest population and fertility growth in the world, with a high number of young people, especially women, who could prove to be a labour force in the area.

*Session 3****: The Call of the Sahel: Development is the answer***

The crisis in the Sahel will only be addressed through development. Presentations of the outcomes of the five thematic meetings, effective strategies and best practices with a positive impact on the ground will be given.

*Session 4****: Presentation of the Call of the Sahel***

Closing remarks and conclusions of the Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism by the IPU Secretary General, Mr. Martin Chungong.

4. Contact details.

For further queries, please contact Ms. Carmen Elena Castillo at counter-terrorism@ipu.org.